

# نقد ورقة علمية

التكليف السادس

مقرر: قضايا بحثية 1- برنامج الدكتوراه

د. فادي عبد الفتاح

إعداد الباحثة: نوف العتيبي

## بيانات الورقة محل النقد

**عنوان الورقة:** دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كمتغير وسيط في العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وجودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

**الباحثة:** د. بهانة وداد محمد حسانين - كلية التجارة، جامعة الأزهر فرع البنات (تفهننا الأشراف)

**ISSN -20 جهة النشر وبيانات العدد:** مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ( 2018/7151-2602)، المجلد (06)، العدد (01)، 2023م، ص 47

**نوع الورقة والمنهج:** دراسة ميدانية كمية بالمنهجين الاستقرائي والاستنباطي، على عينة (82) شركة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية 7.0 مع اختبار WarpPLS (100)، بأداة استبيان وُزِعَ على المحاسبين والمراجعين، وتحليل بنمذجة المعادلة الهيكلية عبر EGX (من مكونات مؤشر وساطة الإفصاح الإلكتروني

**محاور النقد:** العنوان - المقدمة والمشكلة - الإطار النظري والأدبيات - المنهجية - النتائج والأرقام - التوصيات والخاتمة - التوثيق والمراجع

## نقد العنوان

### نقاط الضعف

- إغفال طبيعة القياس الذاتي: لا يوضح العنوان أن «جودة المعلومات المحاسبية» و«الإفصاح الإلكتروني» قياست بتصورات المحاسبين والمراجعين أنفسهم عبر استبانة (قياس إدراكي)، لا بمؤشر إفصاح فعلي مستقل مبني على محتوى المواقع الإلكترونية للشركات.
- اختزال جودة المعلومات إلى بعدين فقط: يوجي العنوان بشمول «جودة المعلومات المحاسبية» ككل، بينما اختبر فعلياً بعدان فقط (الشفافية والملاءمة) من خصائص نوعية أوسع أوردها الإطار النظري نفسه (الموثوقية، الاتساق، قابلية المقارنة).

**التحسين المقترح:** إضافة توضيح لطبيعة القياس الذاتي، وتحديد بعدي جودة المعلومات المختبرين (الشفافية والملاءمة) صراحة، وتوضيح اقتصار العينة على الشركات غير المالية.

### نقاط القوة

- وضوح بنية المتغيرات الثلاثة: يحدد العنوان بدقة المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي)، والوسيط (الإفصاح الإلكتروني)، والتابع (جودة المعلومات المحاسبية)، بما يتسق مع تصميم النمذجة الهيكلية المطبق.
- الإفصاح الصريح عن الدور الوسيط: يفصح العنوان صراحة عن الدور الوسيط للإفصاح الإلكتروني منذ البداية، خلافاً لعناوين تخفي طبيعة المتغير الوسيط عادة.
- التخصيص الجغرافي الواضح: تحديد «الشركات المقيدة بالبورصة المصرية» يمنح العنوان إطاراً سياقياً محدداً يسهل الحكم على قابلية تعميم النتائج، بخلاف العناوين المطلقة دون سياق.

## نقد المقدمة والمشكلة

### نقاط الضعف

- ادعاء الحادثة دون توثيق ببليومتري: تستمد المقدمة أهميتها العلمية من كون الموضوع «لم يتم تناوله بصورة كافية من قبل في البيئة المصرية» دون أي حصر ببليومتري أو استعراض منهجي يوثق هذا الادعاء.
- إشكالية بحث مكثفة دون تفريع: تُصاغ مشكلة البحث في جملة واحدة تجمع ثلاثة متغيرات معقدة (ذكاء اصطناعي، إفصاح إلكتروني، جودة معلومات) دون تفريعها إلى أسئلة فرعية توضح الأبعاد المراد اختبارها تحديدا.
- غياب مبرر صريح لاختيار بعدي الشفافية والملاءمة: لا تشرح المقدمة لماذا اقتصر اختبار جودة المعلومات على هذين البعدين فقط من بين خصائص نوعية متعددة أوردتها الإطار النظري لاحقا.
- التحسين المقترح: توثيق ادعاء الحادثة باستعراض ببليومتري موجز، وتفرع سؤال البحث إلى أسئلة فرعية تعكس أبعاد المتغيرات الثلاثة، وتبرير اختيار بعدي الشفافية والملاءمة تحديدا.

### نقاط القوة

- خمس فرضيات مترابطة ومتسلسلة: تُبنى الفرضيات بناء تراكميا من الارتباط (ف1) إلى التأثير المباشر (ف2، ف3) إلى تأثير الوسيط (ف4) ف نموذج الوساطة الكامل (ف5)، بما يعكس تصميمًا إحصائيًا متماسكا يلائم اختبار SEM.
- الربط الصريح بدور المتغير الوسيط: توطر إشكالية البحث الإفصاح الإلكتروني كمتغير وسيط منذ الصياغة الأولى للمشكلة، لا إضافة لاحقة، بما يمنح الدراسة عمقا نظريا ومنهجيا واضحا.
- ازدواجية منهجية معلنة: تحديد صريح للمنهج الاستقرائي (لصياغة الفروض من الأدبيات) والاستنباطي (لاختبارها ميدانيا)، بما يوضح مسار البحث من النظرية إلى الميدان بخطوتين متكاملتين.
- نقطة قوة منهجية تُحسب للباحثة: صياغة خمس فرضيات صريحة وقابلة للاختبار الإحصائي بنمذجة المعادلة الهيكلية قبل جمع البيانات الميدانية.

## نقد الإطار النظري والأدبيات

### نقاط الضعف

- غياب دراسات سابقة تختبر المتغيرات الثلاثة معا: جميع الدراسات المستعرضة ( 2005Khadaroo؛ 2005Peevan؛ 2010Peter & Nirosh؛ مصعب 2019؛ غنيم 2019) تتناول الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات فقط، دون أن تختبر أي منها الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل مؤثر عليهما.
- انفصال التأصيل النظري لتقنيات الذكاء الاصطناعي عن أبعاد النموذج المختبر: تُشرح خمس تقنيات ذكاء اصطناعي نظريا (الأنظمة الخبيرة، الوكيل الذكي، الشبكات العصبية، الروبوتات، منع الاحتيال)، بينما يقتصر نموذج القياس الفعلي على ثلاثة أبعاد فقط دون تبرير صريح لإسقاط البعدين الآخرين.
- **التحسين المقترح:** تضمين دراسات سابقة تختبر أثر الذكاء الاصطناعي مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية أو الإفصاح، وتبرير اختيار ثلاثة أبعاد فقط من خمس تقنيات ذكاء اصطناعي مشروحة نظريا.

### نقاط القوة

- إقرار صريح وموثق بفجوة البحث: تخلص الورقة، بعد استعراض كل دراسة سابقة وتوضيح اقتصرها على علاقة ثنائية فقط، إلى أن الأدبيات «لم تعطِ الاهتمام الكافي لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات مجتمعة».
- ثراء تأصيل الذكاء الاصطناعي المحاسبي: تغطية تقنية عميقة لخمس تقنيات (الأنظمة الخبيرة، الوكيل الذكي، الشبكات العصبية، الروبوتات RPA، تقنيات منع الاحتيال) بمصادر عربية وأجنبية حديثة (2016-2021)، مع ربط كل تقنية بتطبيقاتها الفعلية في المحاسبة والمراجعة.
- **لكن:** يمنح التأصيل النظري لمعايير جودة المعلومات (الدقة، المنفعة، الفاعلية، التنبؤ) بالرجوع لمعايير IASB و FASB عمقا محاسبيا أصيلا؛ ومع ذلك تُعدّ هذه الورقة بمتغيراتها الثلاثة (الذكاء الاصطناعي، الإفصاح الإلكتروني، جودة المعلومات) قريبة موضوعيا جدا من مجال أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال، ويمكن البناء على نموذجها الأبعادي عند تأطير الفجوة البحثية.

## ارتباط الأدبيات بالعنوان والمنهج وأطروحة الباحثة

| الدراسة السابقة وموضوعها                                                                                                                                                 | ارتباطها بمنهجية الورقة                                                                                                                                                                                                                                         | ملاحظة الارتباط بالعنوان وبأطروحة الباحثة                                                                                                                                                                                                                                                |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• Khadaroo (2005) – نشر التقارير المالية عبر الإنترنت للشركات المالية المدرجة وأثره على مهنة المراجعة</li> </ul>                  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• دراسة استكشافية على الشركات المالية المدرجة تعتمد تحليل محتوى المواقع الإلكترونية – تشترك مع الورقة في متغير الإفصاح الإلكتروني وتختلف في غياب أي أداة استبيان أو نمذجة معادلة هيكلية</li> </ul>                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ترتبط مباشرة بمتغيري العنوان (الإفصاح الإلكتروني وجودته) وتخدم أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال من زاوية الإفصاح، رغم أنها لا تتناول الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل إطلاقاً</li> </ul>                             |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• توفيق (2023) – أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدققين في الأردن</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• منهج وصفي تحليلي باستبيان وُزِعَ على (120) مدققاً خارجياً في مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى بالأردن – تشترك مع الورقة في اعتماد استبيان ميداني وتحليل إحصائي كمي وتختلف في غياب نمذجة الوساطة والمتغير الوسيط</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• أقرب الدراسات موضوعياً لمتغيري العنوان معاً (الذكاء الاصطناعي وجودة المعلومات المحاسبية)، وتخدم أطروحة الباحثة مباشرة بربط تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتحسين المعلومات المحاسبية، لكنها لا تختبر الإفصاح الإلكتروني كمتغير وسيط بينهما</li> </ul> |

## نقد المنهجية

### نقاط الضعف

- تناقض بين وصف «العينة العشوائية» وأسلوب الاختيار التحكيمي الفعلي: تختار الدراسة عينة الشركات (82 شركة) «على أساس تحكيمي» وفق معايير استبعاد محددة، ثم تصف لاحقاً اعتمادها «أسلوب العينة العشوائية» عند حساب حجم العينة الفردية، دون توضيح كيفية التوفيق بين النوعين.
- معادلة حجم عينة لمجتمع «يفوق 100,000» دون تبرير: تُطبَّق معادلة ثيمبسون بافتراض مجتمع يفوق 100 ألف فرد، رغم أن مجتمع الدراسة الفعلي هو محاسبو ومراجعو 82 شركة فقط، دون تقدير موثق لعدد محاسبو ومراجعو «المجتمع اللانهائي».
- ازدواجية وحدة التحليل بين الشركة والفرد: يُصاغ مجتمع الدراسة بوصفه «الشركات المساهمة المدرجة» (وحدة الشركة)، بينما تُوزَّع الاستبانة على «المحاسبين والمراجعين العاملين بها» (وحدة الفرد) دون توضيح عدد المستجيبين لكل شركة أو كيفية تجميع إجاباتهم عند الربط الإحصائي.
- غياب اختبار اعتدالية توزيع البيانات: لا تذكر الدراسة أي اختبار لتوزيع البيانات قبل تطبيق نمذجة المعادلة الهيكلية، رغم حساسية بعض أساليب التقدير لهذا الشرط.

**التحسين المقترح:** توضيح العدد الفعلي لمجتمع المحاسبين والمراجعين المستهدف بدل افتراض مجتمع لانهائي، وتوحيد وصف أسلوب المعاينة (تحكيمي على مستوى الشركة، مع توضيح أسلوب اختيار الأفراد داخلها)، وتوضيح وحدة التحليل المعتمدة في الربط الإحصائي.

### نقاط القوة

- اختبارات صدق وثبات شاملة: عرض ألفا كرونباخ والثبات المركب (CR) لكل بعد، مع متوسط التباين المستخرج (AVE) للصدق التقاربي، ومصفوفة الصدق التمايزي — مجموعة نادراً ما تجتمع معاً في دراسة واحدة.
- معايير اختيار واضحة لعينة الشركات: تحديد صريح لأربعة معايير استبعاد (الشركات المالية والبنوك والتأمين، توفر تقارير مالية كاملة الفترة، عملة الجنيه المصري، الشركات الموقوف تداولها) يمنح شفافية جيدة لكيفية الوصول لعينة الـ 82 شركة.
- استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية: اعتماد أداة تحليل متقدمة ( WarpPLS 7.0 ) لبناء نموذج هيكلي ثنائي المستوى واختبار معامل التحديد  $R^2$  والارتباط التنبؤي، بما يتجاوز الانحدار الخطي البسيط.
- مؤشرات مطابقة نموذج موثقة عند اختبار الوساطة: عرض مؤشرات RMR و GFI و CFI عند اختبار النموذج الهيكلي للوساطة، بما يوثق جودة مطابقة النموذج مع بيانات العينة قبل تفسير النتائج.

## نقد عرض النتائج والأرقام

### الملاحظة الجوهرية: تناقض منطقي في تصنيف الوساطة

- تعارض بين نتيجة الفرض الثالث ونوع الوساطة المعلن: يرفض الفرض الثالث وجود تأثير معنوي لبعدي «الوكلاء الأذكاء» و«روبوتات الدردشة» على الإفصاح الإلكتروني، بينما يصنف اختبار الوساطة دورهما بأنه «جزئي» — وهذا مستحيل منهجيا دون أثر معنوي مثبت على الوسيط أصلا.
- الاتساق الوحيد يقع عند بعد «تقنيات منع الاحتيال»: هو البعد الوحيد الذي أثبت تأثيرا معنويا على الإفصاح الإلكتروني في الفرض الثالث، وهو نفسه المصنف بوساطة «كلية» في الفرض الخامس — وهو الاتساق المنطقي الوحيد بين الفرضين، ما يعزز الشك تحديدا في تصنيف البعدين الآخرين.
- إسقاط شرط أساسي لنمذجة الوساطة: لا تناقش الورقة صراحة استيفاء الشرط الأول لتحليل الوساطة (تأثير معنوي للمتغير المستقل على الوسيط) قبل تصنيف نوع الوساطة، بل تعتمد فقط على معنوية المسار المباشر المتبقي، متجاهلة تعارضه مع نتائج الفرض الثالث لنفس الأبعاد.

**التحسين المقترح:** مراجعة تصنيف نوع الوساطة لبعدي الوكلاء الأذكاء وروبوتات الدردشة بما يتسق مع رفض الفرض الثالث لهما، أو توضيح الأساس الإحصائي الذي يسمح بوساطة جزئية رغم غياب أثر دال على الوسيط.

### تنظيم النتائج المعروضة

- اختبار فرضيات متسلسل ومنظم: تُعرض الفرضيات الخمس بترتيب منطقي من الارتباط إلى التأثير المباشر ثم الوساطة، مع جداول منفصلة لكل فرض تتضمن قيمة معامل المسار ومستوى الدلالة P-Value بوضوح.
- تقرير صريح لرفض جزء من الفرضيات: خلافا لدراسات تعمم قبول جميع الفرضيات، تقر هذه الدراسة صراحة برفض الفرض الثالث جزئيا (لبعدين من ثلاثة)، وهو مؤشر أمانة علمية في عرض نتائج غير متوقعة.
- عرض معامل التحديد وتفسيره بتوازن: توضيح أن أبعاد الذكاء الاصطناعي والإفصاح الإلكتروني تفسر 45% من التباين في جودة المعلومات المحاسبية، مع إقرار صريح بأن 55% ترجع لمتغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.
- ربط بصري بالنموذج الهيكلي: تضمين شكل بياني يلخص جميع معاملات المسار المباشرة بين أبعاد الذكاء الاصطناعي والإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات، يسهل فهم النتائج ككل بنظرة واحدة.

## نقد التوصيات والخاتمة

### نقطة ضعف: إغفال التناقض الإحصائي وقصور الخاتمة

- إغفال معالجة التناقض المكتشف في نموذج الوساطة: لا تتضمن التوصيات أي إشارة لمراجعة نتائج الفرض الخامس في ضوء تعارضها مع الفرض الثالث بالنسبة لبعدي الوكلاء الأذكاء وروبوتات الدردشة، رغم أن هذا التعارض يمس أهم نتيجة في الدراسة.
- عدم مواءمة التوصيات مع الأبعاد الأضعف تأثيراً: لا توجد توصية خاصة بمعالجة ضعف تأثير الوكلاء الأذكاء وروبوتات الدردشة تحديداً على الإفصاح الإلكتروني، وهو أضعف رابط أثبتته نتائج الفرض الثالث نفسه.
- غياب فقرة صريحة بحدود الدراسة: لا تتضمن الخاتمة فقرة مخصصة لحدود البحث (شركات غير مالية فقط، قياس ذاتي بالاستبانة، تصميم مقطعي) ولا مقترحات بحثية مستقبلية محددة.

**التحسين المقترح:** إضافة توصية تعالج تحديداً ضعف تأثير الوكلاء الأذكاء وروبوتات الدردشة على الإفصاح الإلكتروني، ومناقشة التعارض بين نتائج الفرضين الثالث والخامس، وإدراج فقرة صريحة بحدود الدراسة.

### نقطة قوة: ترابط التوصيات بالنتائج المؤكدة إحصائياً

- ربط التوصيات مباشرة بالنتائج المقبولة: التوصيات المتعلقة بتفعيل الإفصاح الإلكتروني ومراقبة أمان المواقع الإلكترونية للشركات تنبع مباشرة من النتائج المؤكدة إحصائياً حول تأثير الإفصاح الإلكتروني على الشفافية والملاءمة.
- خاتمة منظمة حسب الفرضيات: تستعرض النتائج فرضية فرضية بترتيب واضح، بما يسهل مطابقة كل استنتاج بالفرض والجدول الإحصائي المقابل له مباشرة.
- **لكن:** التوصيات (استقطاب كواد، متابعة البنية التحتية، إجراء مزيد من الدراسات) عامة وموجهة لتقنيات الذكاء الاصطناعي ككل، دون تمييز بين الأبعاد الثلاثة رغم تفاوت نتائجها إحصائياً في الفرض الثالث.

## نقد التوثيق والمراجع

### نقاط الضعف

- ترميز تصنيف JEL غير قياسي: تصنف الورقة نفسها ضمن رمزي (1XN، 2XN) غير المعتمدين ضمن تصنيفات JEL الدولية (رموز المحاسبة القياسية تقع ضمن فئة 4M مثل 41M)، وهو خطأ في التصنيف الببليومتري للورقة ذاتها.
- إشارة توثيقية ناقصة لمصدر منهجي جوهري: يُستشهد بمرجع «جودة، يسري» عند تقديم معادلة حجم العينة دون ذكر سنة نشر واضحة («بدون سنة نشر»)، رغم أن هذا المصدر يؤسس لخطوة منهجية جوهريّة في تحديد حجم العينة.
- غموض طبيعة بعض المصادر الأجنبية النظرية: يُستشهد بمصادر مثل (Rajbanshi et al., 2017) و (Hislop et al., 2017) ضمن التأصيل النظري دون توضيح طبيعتها الفعلية (مقالة محكمة أم تقرير مهني) في قائمة المراجع.

### نقطة قوة محسوبة للورقة

- توثيق داخلي منتظم وثرى كمياً: قائمة مراجع تضم نحو 45 مصدراً (نحو 22 عربياً و23 أجنبياً)، بتوثيق داخلي منتظم (المؤلف، السنة)، وحدائث جيدة لغالبية المصادر الأجنبية (2012-2021)، مع اعتماد شبه كلي على مقالات محكمة.

**التحسين المقترح:** تصحيح رمزي تصنيف JEL إلى ما يوافق فئة المحاسبة الدولية، وإكمال بيانات النشر الناقصة (خصوصاً مصدر معادلة حجم العينة)، وتوضيح طبيعة المصادر الأجنبية غير الواضحة.

## ملخص نقاط الضعف والتحسين المقترح

| نقطة الضعف والدليل                                                                                                                                 | الأثر                                                                                                      | التحسين المقترح                                                                                                                               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تناقض بين وصف عينة الشركات بـ«التحكمية» وعينة الأفراد بـ«العشوائية» دون توضيح الربط بينهما</li> </ul>     | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يضعف الأساس المنهجي لتفسير نتائج الاستبانة وتعميمها</li> </ul>    | <ul style="list-style-type: none"> <li>• توحيد وصف أسلوب المعاينة، وتوضيح كيفية الانتقال من عينة الشركات التحكمية إلى عينة الأفراد</li> </ul> |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• استخدام معادلة «مجتمع يفوق 100,000» رغم أن مجتمع الدراسة الفعلي محصور في 82 شركة فقط</li> </ul>           | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يشكك في مصداقية حجم العينة المحسوب فعلياً</li> </ul>              | <ul style="list-style-type: none"> <li>• توضيح العدد الفعلي لمجتمع المحاسبين والمراجعين المستهدف بدل افتراض مجتمع لانهائي</li> </ul>          |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تصنيف «وساطة جزئية» رغم رفض الفرض الثالث لوجود أثر معنوي لهذين البعدين على المتغير الوسيط نفسه</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يمس مصداقية أهم نتيجة في الدراسة (نموذج الوساطة)</li> </ul>       | <ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة تصنيف نوع الوساطة لبعدي الولاء الأذكاء وروبوتات الدردشة</li> </ul>                            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• صياغة مشكلة البحث في جملة واحدة تجمع ثلاثة متغيرات معقدة دون تفريع</li> </ul>                             | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يحد من وضوح نطاق الاختبار الفعلي للمشكلة البحثية</li> </ul>       | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تفريع سؤال البحث الرئيس إلى أسئلة فرعية تعكس أبعاد المتغيرات الثلاثة</li> </ul>                      |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع الدراسات السابقة تختبر الإفصاح والجودة دون الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل</li> </ul>                  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يضعف الإسناد الأدبي للعلاقة الجوهرية الأولى في النموذج</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تضمين دراسات سابقة تختبر أثر الذكاء الاصطناعي مباشرة على جودة المعلومات أو الإفصاح</li> </ul>        |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التوصيات عامة وموجهة لتقنيات الذكاء الاصطناعي ككل دون تمييز بين الأبعاد الثلاثة</li> </ul>                | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يفوت فرصة معالجة أضعف رابط أثبتته نتائج الفرض الثالث</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• إضافة توصية خاصة بمعالجة ضعف تأثير الولاء الأذكاء وروبوتات الدردشة على الإفصاح الإلكتروني</li> </ul> |

## دراسة ميدانية كمية جادة تختبر نموذج وساطة متكامل بأداة تحليل متقدمة (WarpPLS) واختبارات صدق وثبات شاملة، إلا أنها:

- تحتوي على تناقض منهجي جوهري بين وصف عينة الشركات بـ«التحكمية» ثم افتراض معادلة حجم عينة لمجتمع «يفوق 100,000» فرد دون تبرير موثق لهذا الافتراض.
- تصنف دور الإفصاح الإلكتروني بأنه «وساطة جزئية» لتأثير الوكلاء الأذكياء وروبوتات الدردشة على جودة المعلومات، رغم أن الفرض الثالث نفسه رفض وجود أي تأثير معنوي لهذين البعدين على الإفصاح الإلكتروني (المتغير الوسيط) — تناقض يمس أهم نتيجة في البحث.
- تستند مراجعة الأدبيات إلى دراسات تختبر الإفصاح وجودة المعلومات فقط دون أن تختبر أي منها الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل، رغم إقرار الباحثة نفسها بهذه الفجوة صراحة.
- مع ذلك، فإن قربها الموضوعي المباشر من مجال أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال يجعلها مرجعا مفيدا في تأطير أبعاد الذكاء الاصطناعي التطبيقية (الوكلاء الأذكياء، روبوتات الدردشة، منع الاحتيال) وربطها بجودة المعلومات المحاسبية عبر متغير وسيط، لا نمودجا إحصائيا يُحتذى دون مراجعة.

### اتجاه البحث المستقبلي:

دراسة ميدانية تُصحح تصنيف الوساطة بما يتسق مع اختبار التأثير المباشر على المتغير الوسيط، وتوثق حجم مجتمع الدراسة الفعلي بدل افتراض مجتمع لانهائي، وتختبر أبعادا إضافية لجودة المعلومات المحاسبية (كالموثوقية وقابلية المقارنة)، بما يخدم تأطير أطروحة الباحثة في (استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال).



محور

09

## الخلاصة

التكليف الأسبوعي - مقرر قضايا بحثية (1)



شكرًا لكم